CD/PV.117
24 March 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة السابعة عشرة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الثلاثاء، ٢٤ آذار/ مارس ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد غ. هرد ر (الجمهورية الد يمقراطية الألمانية)

GE.81-60876

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف٠ل٠ اسرائيليان السيد ب٠ ب٠ بروكوفييف السيد ل٠ أ٠ نعوموف السيد ى٠ف٠ كوستنكو السيد س٠ ن٠ ريوخين
اثيوبيا	السيد ت٠ تيريفي السيد ف٠ يوهانس
الارجنتين	السيد ف٠ خيمينيث دافيلا الآنسة ن٠ فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر٠ ستيل
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد غ٠ بفايفر السيد ن٠ كلينغلر السيد هـ٠ موللر السيد و٠ رور
اندونيسيا	السيد داروسمان السيد أ٠ دامانيك السيد خيرماترام السيد ف٠ قاسم السيد ج٠ هادى السيد كاريونو
ايران	السيد د٠ أميرى
ايطاليا	السيد ف٠ كاردىرو دى مونتيزيمولو السيد ب٠ كابراس السيد أ٠ دى جوفاني السيد ل٠ سالازار
باكستان	السيد م٠ أحمد السيد م٠ أكرم السيد ت٠ ألطف
البرازيل	السيد س٠ أ٠ دى سوزا اى سيلفا السيد س٠ دى كيروز دوارته

بلجيكا	السيد أ• أونكيلينكس
	السيد ج • م• نوارفاليس
	الآنسة ج • فان دين برغ
	النقيب دى بيشوب
بلغاريا	السيد ب• فوتوف
	السيد اى • سوتيروف
بورما	السيد ساوهلانغ
	السيد انغوى وين
بولندا	السيد ب• سويكا
	السيد ج • سياووفيتش
	السيد ت• ستروبيواس
بيرو	السيد ب• باريديس بورتيليا
تشيكوسلوفاكيا	السيد م• روجيك
	السيد ى• فرانيك
	السيد ى• مورافيتش
الجزائر	السيد أ• صلاح ــ باى
	السيد م• مدكور
	السيد أ• أبا
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	السيد غ• هيردر
	السيد ك•هـ• لوليس
	السيد هـ• ثيليك
	السيد م• كولفوس
	السيد ب• بونتيخ
رومانيا	السيد ت • ميليسكانو
	السيد أ • ساسوف
زائير	
سرى لانكا	السيد هـ•م•غ•س• باليهاكارا
السويد	السيد س• ليدغارد
	السيد ل• نوربيرغ
	السيد ج • لوندين
	الآنسة غ• بو

الصين	السيد يو بيوان
	السيد يو منجيا
	السيد لين تشين
	السيد لي ويمين
فرنسا	السيد ف• دى لاغورس
	السيد ج • دى بوس
	العقيد جيسبير
	السيد م• كوتور
فنزويلا	السيد أ• ر• تايلاردات
	السيد هـ• أرتياغا
كندا	السيد د • س• مالكفيل
	السيد ج • سكينر
كوبا	السيد ك• باثوس
	السيد ف• كوسبينيرا
كينيا	السيد س• شيتيمي
	السيد ج • م• مونيو
مصر	السيد أ• أ• حسن
	السيد م•ن• فهمي
	السيد عصمت عز
المغرب	السيد أ • صقلي
	السيد م• شرايبي
المكسيك	السيد أ• غارسيا روبلس
	السيد م• أ• كاثيريس
المملكة المتحدة	السيد د •م• سامرهيس
	السيد ج • أ• لينك
منغوليا	السيد س• هـ• الخشيد
	السيد س• أ• بولد
نيجيريا	السيد و• أ• أكينسانيا
	السيد ت • أغوبي — ايرونسي
الهند	السيد أ• ب • فينكاتسوران
	السيد ش • ساران
هنغاريا	السيد اى • كوميفيس
	السيد س• غيورفي
	السيد أ• لاكاتوس

هولندا	السيد ر• هـ• فاين
	السيد هـ• فاغنماكرز
	السيد أ•غ•ب • أومس
الولايات المتحدة الامريكية	السيد س• س• فلورى
	السيد ف• ديسيمون
	السيدة ك• كرينتبرغر
	السيد ج • أ• ميسكل
	العقيد م• سانشس
	السيد ك• بيرسي
اليابان	السيد ى• اوكاوا
	السيد م• تاكاهاشي
	السيد ر• ايشي
	السيد ك• شيمادا
يوغوسلافيا	السيد ف• فويفوديتش
	السيد ب • برانكوفيتش
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جاييال
نائب امين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

السيد يوبيوين (الصين) : سيدى الرئيس، أود أن ألقي كلمة موجزة عن الضمانات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

ظل كثير من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية يبذل جهودا متواصلة طيلة فترة طويلة من الزمن ضد التهديدات النووية ومن أجل ضمانات أمنية • وفي السنوات الماضية ، بعد تصاعد سرعة سباق التسلح النووى وتعاظم خطر اندلاع حرب نووية ، أطلقت الدول غير الحائزة للاسلحة النووية دعوة أقوى من أى وقت مضى من أجل اقرار تدابير فعالة لضمان أمنها • فالاعلان الختامي الذى تم اقراره في اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى انعقد مؤخرا في نيودلهي ، فضلا عن اعرابه عن قلق بالغ على أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، طلب بلهجة شديدة أن تمتنع الدول الحائزة للاسلحة النووية عن مزاولة أى نشاط يمس بأمن وسلامة الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، وان تلتزم بتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من التهديد بالاسلحة النووية والهجوم النووى • أما الآن فأود عرض آرائي حول النقاط التالية

أولا ، في عالم اليوم ، اصبحت الاسلحة النووية ، وما لها من قدرة على التدمير الشامل ، مكدسة بصورة هائلة ، وانشغلت الدول الكبرى ، استنادا الى قدرتها العسكرية ، بمزاولة أنشطة الهيمنة ، مهددة بذلك أيما تهديد السلم العالمي وأمن دول العالم • ان الدول الكثيرة غير الحائزة للاسلحة النووية تفتقر بصفة خاصة الى ضمانات لاستقلالها وسيادتها وأمنها • ولذلك يعتبر اقرار تدابير فعالة للضمانات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية واجبا عاجلا في مجال نزع السلاح •

ان كل الدول الحائزة للاسلحة النووية مسؤولة عن تقديم ضمانات أمنية الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • وريثما يتحقق نزع سلاح نووى شامل يلزم على الدول الحائزة للاسلحة النووية أن تؤمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال ، أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ، بما يخفف من حدة التهديد النووى ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • فالدول الكبرى الحائزة للاسلحة النووية تمتلك اكبر الترسانات النووية • والحقيقة انها القادرة وحدها على شن حرب نووية • ولذا ينبغي لها ان تتحمل المسؤولية الرئيسية في تقديم ضمانات تؤمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ، وهي مسؤولية لا مناص منها • هذا هو النهج الاساسي الذى ينبغي ان يمثل نقطة انطلاقنا عند النظر في قضية الضمانات الأمنية •

ثانيا ، لما كانت الدول غير الحائزة للاسلحة النووية لا تمتلك اية اسلحة نووية ، وتحيط بغالبيتها ظروف جعلت دفاعاتها دون المعدل بقدر خطير ، فانها لا تستطيع تشكيل تهديد نووى ضد الدول الحائزة للاسلحة النووية ، ويعني ذلك انه لا مجال لمطالبتها بتقديم ضمانات أمنية الى الدول الحائزة للاسلحة النووية • ومع ذلك فقد التزم عدد من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بتعهدات ملموسة عن طريق بعض الترتيبات الدولية • ولن يكون من الانصاف او العقلانية مطالبة الدول غير الحائزة للاسلحة النووية مرة أخرى بالالتزام بتعهدات اضافية جديدة ، أو بتعهدات تؤثر بوجه خاص على حقوقها في الدفاع عن الذات ، وهي حقوق حيوية لحماية سيادتها وأمنها • ولذا فان لدى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية كل المبررات لمطالبة الدول الحائزة للاسلحة النووية بالالتزام ، بدون قيد أو شرط بتعهدات صريحة بعدم استعمال ، أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ضدها • وكما أوضح السفير اليوغوسلافي فرونيتش في الجلسة العامة للجنة نزع السلاح في ١٩ آذار / مارس ١٩٨١ :

" ان أى شرط ، مهما كان طفيفا ، سيقوض قوة الضمانات وجوهرها ، وهذا ما يخلق بالتالي امكانية استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها في ظل ظروف معينة" • ولما كانت مسألة الضمانات الامنية تتعلق بمصالح حيوية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، فينبغي للدول الحائزة للاسلحة النووية ايلاء تلك الطلبات والرغبات اعتبارا كاملا •

ثالثا ، ان الحظر الشامل والتدمير الكامل للاسلحة النووية هما افضل الضمانات للدول غير الحائزة للاسلحة النووية • أما تقديم ضمانات امنية سلبية فذلك مجرد تدبير انتقالي • واذا تباطأت المفاوضات حول مثل هذا التدبير الانتقالي بما لا يكفل بلوغ اتفاق ، فكيف يمكن اذن للدول الحائزة للاسلحة النووية اثبات حسن نيتها في تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة على الاسلحة النووية ؟ ينبغي لنا أن نبذل ما في وسعنا من أجل تنفيذ مهمتنا الموضحة في تقرير الدورة السابقة للجنة نزع السلاح ، وهي مواصلة البحث عن " نهج عام مقبول لدى الجميع يمكن ادراجه في صك دولي ذى طابع ملزم قانونا " • وفي الوقت الحالي وردت في ورقة العمل التي قدمها رئيس الفريق العامل المخصص للضمانات الامنية قائمة بمختلف الصيغ والبدائل • ونود الاشتراك في مناقشات جادة مع المندوبين الحاضرين هنا كي نجد نهجا عاما مقبولا لدى الجميع ويتطابق مع متطلبات الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • ونحن نؤمن بأن أى اتفاق أو ترتيب مهما كان باستطاعتنا التوصل اليه في الوقت الراهن ينبغي ان يكون اساسا وبالدرجة الاولى نوعا من الضمان الأمني الذى يشكل في جوهره ومضمونة ضمانا حقيقيا لا من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، لا أن يكون وثيقة فارغة مجردة من المضمون •

لقد اتبعت الحكومة الصينية دائما نهجا ايجابيا حيال مسألة الضمانات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية • اننا نتمسك بضرورة ابرام اتفاقية دولية تقدم ضمانات فعالة الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال ، أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية من جانب الدول الحائزة لتلك الاسلحة • ولقد كررنا في عدة مناسبات اننا لن نكون البادئين باستعمال الاسلحة النووية في أى وقت وفي ظل أية ظروف • ومن منطلق هذا الموقف الاساسي الذى اتخذناه ، التزمنا بدون قيد أو شرط بعدم استعمال أو التهديد ، باستعمال الاسلحة النووية ، ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • وذلك تعهد التزمنا به من جانب واحد • وعلى أساس موقفنا هذا نود ان نستكشف مع المندوبين الآخرين مختلف الطرق التي تتيح لنا الاسهام في بلوغ اتفاق في وقت مبكر على ترتيب دولي للضمانات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية •

السيد ليدغارد (السويد): سيدى الرئيس ، هذه هي المرة الاولى التي القي فيها بيانا رسميا داخل اللجنة هذا الشهر ولذا أود انتهاز هذه الفرصة لاهنئكم لا على توليكم الرئاسة فحسب ، ولكن ايضا على النجاح الذى احرزتموه في مباشرة مهامكم • لقد اثبتم مهارة وبراعة وانا موقن تماما من أن شهر آذار / مارس سيظل في الذاكرة بوصفه شهرا مثمرا وبناء في تاريخ هذه اللجنة •

سيدى الرئيس ، أود أيضا ، بعد استئذانكم ، ان اتوجه بالحديث الى سلفكم الموقر ، السفير دى لاغورس ، وان انتهز هذه الفرصة لكي اعبر له عن عظيم تقديرنا للطريقة التي ادار بها اعمالنا خلال شهر شباط / فبراير • فقد نجح بمزيج حكيم من السلطة وروح الدعابة واللطف ، ان يخلق بيننا اقصى قدر من الفعالية وأمثل روح للتعاون •

والآن ، أود تناول موضوع هذا الاسبوع ، وهو الاسلحة الكيميائية •

في بياني الذى القيه اليوم ، تعكس ملاحظاتي في جزء منها الموقف السويدى الرسمي وفي جزئها الآخر تفكيرى ومشاعرى بوصفي رئيس الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية •

ان للمفاوضات بشأن الاسلحة الكيميائية الدائرة الآن داخل هذه اللجنة تاريخا طويلا — وان لم يكن مجيدا في جميع الاحوال • واتخذت البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز موقفا مشتركا ، شاركت فيه اصلا مجموعة الدول الاشتراكية ، بشأن عدم امكانية الفصل بين حظر الاسلحة البيولوجية وحظر الاسلحة الكيميائية ، ولكنها اضطرت الى التخلي عن ذلك بعد ان اتفقت الدول العسكرية الرئيسية في ١٩٧١ على معاهدة ضيقة النطاق لا تتناول الا الاسلحة البيولوجية • وزودت هذه الاتفاقية فضلا عن ذلك بمعالجة غير مرضية لمشاكل التحقق • واظن انه في امكان المرء ان يقول انه وجد مبررا للبلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز فيما اتخذته فعلا من موقف في ذلك الحين ، وهو ان اتفاقية الاسلحة البيولوجية تنطوى على ضعف من هذه الناحية •

ومن تلك الفترة ، تجدر الاشارة الى خطوة واحدة هامة ، هي قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٢٦٠٣ ألف (د — ٢٤) ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، والذى قدمته البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز الاثني عشر التي كانت حينئذ اعضاء في مؤتمر لجنة نزع السلاح ، والذى أكد " ان بروتوكول جنيف ينتظم قواعد القانون الدولي المعترف بها عامة والقاضية بحظر اللجوء في المنازعات الدولية المسلحة ، الى استعمال اية وسيلة من وسائل الحرب البيولوجية والكيميائية مهما تكن التطورات التقنية في هذا الشأن " • ومضى القرار يعلن انه " مما ينافي قواعد القانون الدولي المعترف بها عامة ، والمقررة في بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ، وللوسائل البكتريولوجية ، الموقع عليه في جنيف في ١٧ حزيران / يونيه ١٩٢٥ ، اللجوء في المنازعات الدولية المسلحة الى استعمال ما يلي : (أ) أية عوامل كيميائية حربية — سواء كانت المواد الكيميائية غازية أو سائلة أو جامدة — يمكن أن تستخدم بسبب آثارها السامة المباشرة في الانسان أو الحيوان أو النبات ••• "

واستمرت مناقشة اتفاقية الاسلحة الكيميائية داخل مؤتمر لجنة نزع السلاح بعد عقد اتفاقية الاسلحة البيولوجية • وكان الاتجاه الذى اتخذته هذه المداولات بعيدا عن الاستقامة • ففي بعض الاحيان ، بدا على الدول الرئيسية انها تنزع الى تضييق نطاق اتفاقية للحرب الكيميائية بحيث لا تشتمل الا فئات معينة من عوامل الحرب الكيميائية • غير ان رأى الاغلبية ساد بشأن وجوب تطبيق حظر استخدام الاسلحة الكيميائية على المجموعة كلها • وقدم ونوقش عدد من التقارير التقنية العلمية داخل مؤتمر لجنة نزع السلاح ، والقي الضوء على دراسة القضايا من خلال تقديم أربعة مشاريع اتفاقيات مختلفة •

وشهدنا ايضا المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، التي بدأت في ١٩٧٦ وجرت في المرة الاخيرة خلال صيف ١٩٨٠ ، عندما قدم تقرير الى لجنة نزع السلاح يستخدم الآن اساسا قيما لمفاوضاتنا الجارية •

وكان يمكن بالطبع عقد اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية منذ وقت طويل • غير ان الوقت يمكن الا يكون قد ضاع تماما • فمن العدل القول ان معرفة المشاكل التي ينطوى عليها وضع اتفاقية من شأنها ان تقضي الى الابد على الاسلحة الكيميائية قد تعمقت كثيرا على مر السنين • وتم ايضا تصوير وتحسين الوسائل التكنولوجية للتحقق من الامتثال لمثل هذه الاتفاقية • ويمكن للمرء أن يضيف ان مقبولية وسائل تحقق معينة قد زادت أيضا ، مما يجعل من الاسهل التوصل الى اتفاق •

لقد تم الان النفاذ جيدا الى جوهر اى اتفاقية مقبلة وتوضحت جميع العناصر الرئيسية • واصبحت ايضا تعقيدات المشاكل التي ينطوى عليها الموضوع واضحة الى نحو متزايد • وتشير مشاريع الاتفاقيات الاربعة التي قدمت منذ ١٩٧٢ الى اختلافات في الرأى بين المقترحين • وهي تعكس ايضا ، كما نعتبر ذلك اليوم ، تطورا من صورة مفرطة في التبسيط الى حد ما لعناصر اتفاقية ما ، الى ادراك متزايد لحشد المشاكل المعقدة تقنيا وسياسيا التي ينبغي الاتفاق بشأنها من أجل جعل أى اتفاقية للاسلحة الكيميائية شاملة وموثوقا بها تماما ، اذا كان المقصود هو القضاء على الحرب الكيميائية الى الابد •

وقد تغيرت امكانات معالجة ما يتصل بذلك من المشاكل التقنية ، والقانونية وغيرها من المشاكل تغيرا هاما عندما قررت لجنة نزع السلاح في العام الماضي انشاء فريق عامل معني بالاسلحة الكيميائية • وتم عندئذ بحث القضايا بطريقة أكثر انتظاما ومنهجية برئاسة سلفي الموقر ، السفير الياباني اوكاوا • وقد اضافت الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت باشتراك عدد كبير من الخبراء في حزيران / يونيه من العام الماضي قدرا كبيرا من المعارف القيمة الى عمل اللجنة •

وبالطبع ، ادخلت ايضا المفاوضات الثنائية التي بدأت في ١٩٧٦ تحسينا على اساس المفاوضات المتعددة الاطراف من خلال التقريرين اللذين قدمتهما • ومما يستحق التقدير استعداد المتفاوضين الثنائيين لاشراكنا في معارفهما وآرائهما المدروسة •

ومع البداية الطيبة جدا للمفاوضات في العام الماضي ، استمر العمل بسرعة كبيرة هذا العام • واود ، بوصفي رئيس الفريق العامل ، ان اعرب عن عظيم تقديرى للاستعداد الذى تبديه جميع الجوانب للاشتراك بنشاط وعلى نحو بناء في المفاوضات • وقد خفضت المناقشات الاجرائية التي لا سبيل الى اجتنابها الى ادنى حد •

وفيما يتعلق بآراء الوفود بشأن المضمون ، فان ولاية الفريق العامل لم تجعل من الممكن ان تعرف على نحو ادق ، المواضع التي يمكن فيها تحديد مواقف توفيقية • وقد اقتصرت مهمتنا الرئيسية حتى الآن على تحديد القضايا ودراستها • ومع ذلك ، فقد نشأ تقارب كبير في الآراء فيما يتعلق بقضايا مثل حضر استحداث ، وانتاج ، وتخزين ، ونقل وحيازة الاسلحة الكيميائية ، والالتزام بالاعلان عن الحيازة ، وخطط التدمير الخ • وما لا يقل اهمية ، القيام فعلا بتدمير المخزونات والمنشآت الانتاجية •

وثمة قضيتان رئيسيتان لم يوجد لهما حل حتى الآن فيما يتعلق بالنطاق ، وهما القضيتان المتعلقتان بمفهوم القدرة على الحرب الكيميائية ، وادراج حظر الاستخدام في الاتفاقية •

ان الوفد السويدى — وانا الآن اتكلم باسمه — يشعر بخيبة امل الى حد ما لان بعض ردود الفعل كانت سلبية فيما يتعلق باقتراحنا الداعي الى توسيع نطاق اتفاقية الحرب الكيميائية • ومع ذلك ، فقد لاحظنا ان ما اعرب عنه حتى الآن من اعتراضات وتحفظات يتسم اساسا بطبيعة عملية واجرائية • ولذلك فليس لنا علم بعد بأى حجج موضوعية تتعارض مع الاستدلال الذى اقنعنا بضرورة وجود نطاق مفاهيمي شامل للاتفاقية • واننا لا شك ندرك المشاكل العملية التي تنطوى عليها عملية التفاوض ولكننا لا نعتقد انه ينبغي السماح لهذه العقبات بأن تعترض طريق الجهود المبذولة لوضع اتفاق فعال حقا •

وفي ضوء هذه الخلفية ، ولكون عدد من الوفود يؤيد نهجنا ، فاننا نشعر بالتشجيع على المضي فيه •

وأود انتهاز هذه الفرصة للاعراب عن تقديرنا للبيانات التي اعربت عن اتفاق مع ماقدمناه من حجج وتفهم له • ونأمل ان تكون المفاوضات المقبلة مثمرة ، وان تحقق اتفاقا يحظر القدرة على استخدام الاسلحة الكيميائية ويقضي عليها بصورة فعالة ، وذلك في رأينا هو الهدف البديهي للاتفاقية •

وينبغي ايجاد حل مقبول عموما ايضا لمسألة ادراج حظر للاستخدام في الاتفاقية • ويبدو ان هناك اتفاقا عاما على انه ينبغي عدم القيام بأي شيء ينال من أهمية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وسلطته • ولذلك ستلزم محاولة ايجاد امكانيات من أجل اقامة صلات مرضية مع بروتوكول جنيف في الديباجة ، أو احكام منطوق الاتفاقية ، أو في نص يتصل بها اتصالا وثيقا • وسيلزم ايضا اقامة صلات كافية مع اتفاقية الاسلحة البيولوجية •

وتوجه تفاصيل في النطاق تتطلب مزيدا من المفاوضات ، مثال ذلك المسائل المتعلقة بالغازات المسيلة للدموع ، ومبيدات الاعشاب والاسلحة الكيميائية الثنائية • وأعرب ايضا عن آراء مختلفة فيما يتعلق بالاستثناءات من الاتفاقية • وفي بعض الحالات ، قد يقتضي الامر حكما محددا يتعلق بالاستثناءات في حين انه ربما ينبغي في حالات اخرى عدم ذكر البنود في الاتفاقية مطلقا • ويستلزم تسوية مسألة ما اذا كان ينبغي معاملة تدابير الحماية من الاسلحة الكيميائية باعتبارها استثناءات من الحظر أو بوصفها اجازات صريحة ، في مرحلة لاحقة • وربما أمكن لمفهوم قدرة الاسلحة الكيميائية أن يقوم بدور في حل هذه المشكلة •

وفيما يتعلق بمسألة التحقق فانه مما يؤسف له ان التقارير النابعة من المفاوضات الثنائية لم تكن مع الاسف عظيمة الفائدة • غير اننا نلاحظ بارتياح انه يبدو ان التحقق بالتحدي يشكل مفهوما قبله المتفاوضان الثنائيان • ومن الممكن ايضا ان يفترض على نحو مأمون ان الجميع يدركون الآن تماما ما لنظام مناسب للتحقق من أهمية اساسية • ولا تزال امامنا مفاوضات شاقة بشأن هذا الموضوع ، وقد يلزم اتخاذ قرارات سياسية صعبة للتوصل الى حلول مقبولة عموما وبصورة متبادلة • ان الارادة التي ابديت حتى الآن داخل لجنة نزع السلاح هذا العام توحي الي مع ذلك بالثقة في انه سيتم التغلب في النهاية على هذه المشاكل • ويعلق الوفد السويدي اهمية كبيرة على الدور الذي ستلعبه تدابير بناء الثقة في هذا الصدد ، في اثناء مفاوضاتنا بالفعل •

ان المشاكل التقنية المتصلة بالتحقق ستتطلب بلاشك عملا أكثر من ذلك بكثير • وأنا اشير سواء الى ما قد يلزم من تدابير التحقق لمراقبة تدمير المخزونات ، أو الى التدابير التي ستعطى تأكيدا فيما بعد بشأن الامتثال للاتفاقية • ان اللجنة الاستشارية التي من المحتمل جدا انشاؤها في اطار الاتفاقية ، ستكون لديها مهام جوهرية في هذا المضمار • وسوف يلزم ايضا وضع الاجراء المتعلق بالشكاوى بعناية من أجل تيسير معالجة أية مشاكل يمكن أن تنشأ •

وقد بين تقرير السنة الماضية الذي اعده الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية ، وكذلك عمل الفريق المتواصل هذا العام ، ان هناك التقاء في الآراء بشأن القضايا الموضوعية واسع النطاق بدرجة كافية للبدء في وضع اتفاقية بالفعل وكما سبق ان شدد وفد بلده بقوة على ذلك منذ زمن طويل ، ينبغي تخويل الفريق العامل دون ابطاء ولايته لتنفيذ هذه المهمة على نحو مناسب •

وقد علق خبير معروف في الاسلحة الكيميائية ، هو جوليان بيري رونبصون ، على المفاوضات بشأن تحديد اسلحة الحرب الكيميائية في مقال يحمل هذا العنوان منذ سنة (تحديد الاسلحة ، المجلد ١ ، أيار/ مايو ١٩٨٠ ، العدد ١) • وذكر في هذا المقال ان السعي الى توقيع اتفاقية

للحرب الكيميائية يبرر اهتماما أشد وأوسع نطاقا مما اثاره هذا السعي حتى الآن ، وذلك على الاقل، بسبب ما يمكن ان ينشئه من سوابق للمفاوضات في ميادين اخرى • أولا ، ان الهدف التفاوضي الذي اقره جميع المشتركين ليس مجرد تخفيض أو حد أقصى ، ولكنه تدبير كامل لنزع السلاح • وبقبول الحكومات لهذا الهدف ، فانها ، وفقا لرأيه ، تعترف ضمنا بأن تحديد الاسلحة قد يصلح في بعض الظروف لا كمساعد فحسب ، ولكن ايضا كبديل للقوة العسكرية بوصفها من العوامل المحددة للأمن • واستطرد قائلا انه ثانيا ، بسبب طبيعة اسلحة الحرب الكيميائية ، يبدو الآن ان احراز النجاح في المفاوضات ، متوقف على اتفاق عام على قبول التفتيش الموقعي كتقنية من تقنيات التحقق • وثالثا ، قد يتوقف نجاح النتائج ايضا على الاتفاق على انه ينبغي ان تلعب تدابير بناء الثقة دورا ملموسا في النظام الذي ستضعه اتفاقية الحرب الكيميائية • وختم المؤلف مقاله بملاحظة انه قد لا يكون امرا مبالغا فيه عندئذ ، اعتبار محادثات الحرب الكيميائية أرض اختبار لمستقبل تحديد الاسلحة •

وحتى اذا لم تكن هذه المصطلحات الاخيرة هي الاختيار الاول للجميع هنا ، فاني اعتقد اننا سنتفق جميعا بوجه عام على ما اورده من وصف • وليس هناك اى ضرورة لمزيد من التأكيد على حيوية مهمتنا •

الرئيس : اشكر سفير السويد ، السفير ليدغارد ، على بيانه ، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى فيما يتعلق باضطلاعي بالرئاسة خلال شهر آذار / مارس •

السيد فنكاتسفاران (الهند) : السيد الرئيس ، لما كنت اتحدث للمرة الاولى بعد توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح ، فاني أود في البداية أن أعرب لكن عن خالص تهاني واعجابي بصفاتكم الفكرية والخلقية ، وأن أؤكد لكم تعاون وفدى الكامل • واننا لنثق كل الثقة بقيادتكم القديرة •

وسيكون لبياني اليوم طابع عام • وفي نيتي أن أتحدث عن بعض أبرز القضايا المتعلقة بنزع السلاح وأمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • وسأقدم ايضا تعليقات وفدى على البرنامج الشامل لنزع السلاح •

لقد دارت في لجنتنا مناقشة مثيرة للاهتمام حول مسألة توفير ضمانة فعالة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها • ولكن لماذا تلتمس الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضرورة لمثل هذه الضمانات ؟ قبل كل شيء ، لان الاسلحة النووية ادخلت ظاهرة جديدة تماما على تكنولوجيا الحرب • فمجرد رأس نووى واحد له طبيعة وقوة تدميرية تفوقان بكثير طبيعة وقوة تدمير أى سلاح تقليدى معروف • وثانيا ، ان الاثر التدميرى لاستخدام الاسلحة النووية سيشمل ، ليس فقط الدول المتورطة مباشرة في نزاع ، بل أيضا الدول غير المتورطة بالمرة ، أى أن أثر استخدام الاسلحة النووية لا يعترف بأية حدود وطنية أو حدود مرسومة بين أنظمة التحالف المتنافسة • وثالثا ، اننا نعيش في كوكب مترابط يضيق باستمرار ، وان التدمير الجماعي المتسبب عن استخدام الاسلحة النووية في أى جزء من العالم ستكون له آثار لا تحصى على باقي العالم ، اذ انه سيمزق الروابط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تربطنا جميعا • ان الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول الحليفة لها تذكرنا دائما بمصالحها الامنية الحيوية وبالدور الذى يفترض أن تؤديه الاسلحة النووية في حماية هذه المصالح الامنية • ويتعين عليها أن تفكر مليا ، بأى معيار أمني قد تشاء استخدامه ، فيما اذا كان تعويلها المستمر على الاسلحة النووية كأداة لسياسة الدولة ، واعتناقها هذا المذهب أو ذاك فيما يتعلق باستخدام مثل هذه الاسلحة ، لا يعرضان للخطر على

نحو سارح المصالح الأمنية الحيوية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، كما أشير مؤخرا في ورقة قدمها و.ك.هـ. بانوفسكي في الحلقة الدراسية حول العلم ونزع السلاح ، التي عقدت في باريس في كانون الثاني / يناير من هذا العام :

"... اذا ما بدأت قوة ما بشن حرب نووية ، بموجب أية عقيدة وفي أى مسرح ، أو لأى غرض استراتيجي أو تعبوى ، فان النتيجة ستسفر حقا عن اصابات شاملة ودمار شامل ، وستنشأ عن ذلك آثار لا تحصى على مستقبل البشرية . ان تنبؤات العلم فيما يتعلق بآثار الاستخدام الواسع النطاق للاسلحة النووية على قطاعات واسعة من سكان العالم هي تنبؤات غامضة الى أبعد الحدود ".

وعليه فان موضوع الخلاف هو في جوهره سؤال بسيط جدا ... هل يجوز ، بموجب أى مبدأ معترف به من مبادئ القانون الدولي أو المعايير المقبولة للسلوك الدولي ، أن تسعى دولة ما الى تحقيق مصالحها الأمنية على نحو يعرض للخطر أمن دول ثالثة غير متورطة سياسيا أو عسكريا في النزاع؟ من الواضح أن الجواب بالسلب .

وكيف ينبغي للدول غير الحائزة للاسلحة النووية أن تواجه هذا الوضع ؟ لقد حاول البعض أن يبرهن على أن الوضع الحالي ، المتمثل في توازن الرعب النووى والبيئة الامنية الخاصة في أوروبا التي يزعم أن الاسلحة النووية تقوم فيها بدور حفظ السلم ، هو نتيجة عوامل تاريخية عديدة . ومن ناحية أخرى ، يقال ان نفس منطق الردع والاعتماد على الاسلحة النووية لتعويض ما يلاحظ من اختلال في توازن القوات التقليدية لا يصح في مكان آخر ، وذلك بالدرجة الاولى لان احتياز دولة ما للاسلحة النووية سيؤدى الى خلق شعور بعدم الامان لدى جاراتها وسيعرض السلم والأمن الدوليين للمزيد من الخطر . ولكن أوروبا لا توجد على كوكب آخر . ونحن في آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية كلنا جيران لأوروبا ، لا سيما وأن عصر الصواريخ النووية العابرة للقارات قد جعلنا ، على أكثر من نحو ، أقرب الى بعضنا البعض في جوار واحد . ونحن نعيش جميعا في مناطق واقعة على مسافة قريبة جدا من الدول الحائزة للاسلحة النووية ، ولقد شهدنا على امتداد الاعوام القليلة الماضية تعاظم الباع العسكرى للدول النووية الرئيسية في مناطق بعيدة جدا عن شواطئها . وما يحدث حاليا في منطقة المحيط الهندى أمر وثيق الصلة بموضوعنا . وعلينا ألا ننسى اننا نعيش في عالم واحد ، ونتقاسم جميعنا مصيرا واحدا . لا بل أضيف أننا نتحمل مسؤولية واحدة بالذات وهي ضمان بقاء الجنس البشرى وزيادة تقدمه .

ولو كان هذا اللعب بالنار يجرى عن طريق استخدام المسدسات فقط ، لربما كان المتفرجون منا الواقفون على الجانبين يشهدون انتحارا ثنائيا لا أكثر . ولكن الذى سيستخدم في هذه اللعبة التي لا معنى لها ليس مجرد مسدسات بل اسلحة يمكن أن تعني ببساطة ابادة الكرة الارضية بأكملها .

وفي عالم مهدد بكارثة نووية ، يكون من المشروع والمفهوم تماما أن تبحث الدول غير الحائزة للاسلحة النووية عن وسائل وسبل لوقاية نفسها من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وقد تبنى البعض مقترحات ترمي الى اعلان مناطق كاملة من العالم مناطق مجردة من الاسلحة النووية تتعهد الدول الحائزة للاسلحة النووية في صددها بعدم استخدام الاسلحة النووية . وتوجد بالفعل منطقة مجردة من الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . وقد قدمت دول أخرى مفهوم ضمانات الأمن السلبية ، ويستند هذا المفهوم الى مقولة مفادها أنه في الوقت الذى يستمر فيه وجود الاسلحة

النووية ، يحق للدول غير الحائزة للاسلحة النووية الحصول على ضمانات من الدول الحائزة للاسلحة النووية بأنها لن تكون عرضة لاستخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها • اننا لا نعترض على حق أية دولة أو مجموعة من الدول في التماس الامن عن طريق مثل هذه الوسائل • غير اننا نعتقد أن استخدام الاسلحة النووية في أى مكان سيكون له أثر شامل • فالحرب التي تستخدم فيها الاسلحة النووية لا يمكن ، بحكم طبيعتها ، أن تقتصر على حدود وطنية أو اقليمية مرسومة بوضوح • وحتى لو لم تقصف بعض مناطق العالم مباشرة بالاسلحة النووية ، فسوف تنجم عن حرب نووية تشترك فيها القوى الرئيسية وبلدان الشمال الصناعية آثار لا تحصى من حيث تساقط الغبار النووى ، والتمزق الاقتصادى والاجتماعي الكثيف والشامل ، والتغيرات الايكولوجية ، والتشوه الوراثي • ولذلك فقد لا يوجد في حالة كهذه عزاء كبير في أن بلدا ما أو منطقة ما لم يكن هدفا لهجوم نووى مباشر • ان أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي يمكن أن تكون جزءا من منطقة مجردة من الاسلحة النووية أو من الدول التي تلقت ضمانات بعدم استخدام الاسلحة النووية سيتأثر مع ذلك تأثرا شديدا • ولهذا السبب بالذات ، اتخذت حكومتي الموقف الثابت والمبدئي المتمثل في أن الضمانة الوحيدة الموثوقة والفعالة ضد استخدام الاسلحة النووية هي تحقيق نزع السلاح النووى • ومع ذلك ، اعترافا منا بأن تحقيق نزع السلاح النووى مسألة معقدة ، فقد اقترحنا ، كخطوة أولى ، اعداد اتفاقية تحظر استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، على غرار بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • وقد أيد هذا الاقتراح أيضا وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم في نيودلهي في الشهر الماضي ، ونحن على ثقة من أن لجنة نزع السلاح ستتمكن من أخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار •

وفي هذا السياق ، لاحظ وفدى بارتياح أن دولة واحدة على الاقل من الدول الحائزة للاسلحة النووية ، وهي الصين ، قد أيدت هذا الاقتراح وشجعت على مواصلة بحثه • فقد ذكر سفير الصين الموقر ، في البيان الذى القاه في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨١ ، أنه :

" ينبغي أن يكون هدف نزع السلاح النووى هو الحظر الكامل والتدمير الكلي للاسلحة النووية ، والى حين بلوغ هذا الهدف السامي ، سيلزم بوضوح اتخاذ تدابير جزئية • وهنا ينبغي التوضيح أن مجرد وقف تجارب واستحداث وانتاج الاسلحة النووية قد يكبح فقط الزيادات الكمية والتحسين النوعي لها ، ولكنه لن يكفي وحده للقضاء على خطر نشوب حرب نووية ، اذا ستبقى التهديدات الخطيرة التي تمثلها الترسانات النووية الضخمة للدولتين الكبريين • ولهذا السبب طالب عدد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بحظر استخدام الاسلحة النووية الى حين بلوغ نزع السلاح • وهذا مطلب معقول يستحق ، من وجهة نظرنا ، أن نوليه اهتماما جديا في مجرى دراستنا لمسألة وقف سباق التسلح النووى " •

وهذا التطور ، الذى حدث بعد تصويت الصين الايجابي على قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣٥ دال المعنون " عدم استخدام الاسلحة النووية ومنع الحرب النووية " في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ، تطور مفيد وبناء • ونهيب بجميع الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية أن تتعاون مع بقية المجتمع الدولي في التفاوض على اتفاقية لحظر استخدام الاسلحة النووية •

أما بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فان وجهات نظر بلدى أصبحت بالفعل معروفة جيدا • فنحن نؤيد اعداد برنامج يتضمن ، ليس فقط نوايا الدول بتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، بل ايضا الارادة السياسية الحقيقية للدول في تنفيذ جميع أحكامه • ولكن ، لا يجوز أن تكون هذه الوثيقة قائمة أخرى بالتدابير التي تعتبر أهدافا مستصوبة ، بل ينبغي

أن تعكس تعهد الدول بتحقيق هذه الاهداف. ومن هذا المنطلق ، نرى أن من الاساسي أن يوضع البرنامج ضمن اطار زمني واقعي . ولا داعي لأن يكون هذا الاطار الزمني صارما . ولكن عدم وجود جدول زمني ارشادي على الاقل يعني الاعتراف بأن الارادة السياسية الاساسية لتنفيذ البرنامج مفتقدة . ومن المناسب التذكير بأنه ذكر في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى لنزع السلاح أن برنامج العمل يتألف من تدابير يجب تنفيذها " على مدى السنوات القليلة القادمة "(الفقرة ٤٤). فكيف يمكن الآن أن ننكر عن هذه الوثيقة المعتمدة بتوافق الآراء ، وأن نرفض مفهوم الجدول الزمني باعتباره غير واقعي ؟ ان هذا يعني التراجع خطوة الى الوراء عن توافق الآراء الذي تم التوصل اليه خلال الدورة الاستثنائية الاولى .

لقد حاولت عدة وفود أن تبرهن على أنه في عالم تخضع فيه البيئة الدولية لتغير مستمر ، لا يمكن التكهن بالتقدم المحرز في ميدان تدابير نزع السلاح ، ولا يمكن أكثر أن يخضع هذا التقدم لحدود زمنية مصطنعة . وأشار وفدنا في عدد من المناسبات الى أنه على الرغم من أن البيئة الدولية المزعومة لها أثر على مفاوضات نزع السلاح ، فان عدم تحقيق نزع السلاح أو الفشل في تحقيقه يؤثر بالمثل على المناخ الدولي . فالتقدم في نزع السلاح يمكن أن يكون له أثر متميز ومفيد على العلاقات بين الدول ، مثلما أن خلق الثقة بين الدول يمكن أن يعجل ، بدوره ، في انجاز تدابير نزع السلاح . ان استخدام حجة تردي المناخ الدولي لتأخير تحقيق نزع السلاح يعني الافتقار الى التصميم السياسي لتحقيق نزع السلاح الحقيقي .

وعلى أي حال ، ما هذه " البيئة الدولية " المزعومة التي نتحدث عنها بمثل هذا اليسر معتبرين اياها أساسا لقيامنا بتنفيذ تدابير نزع السلاح ؟ هل تشمل هذه البيئة فقط الخط المتعرج والمتقلب للعلاقات القائمة بين الدول العظمى ؟ وهل تشمل فقط حالة العلاقات القائمة في وقت معين بين الدول الحائزة للاسلحة النووية وحليفاتها ؟ وماذا عن بقية العالم ؟ ألا تشكل بقية بلدان العالم والعلاقات القائمة فيما بينها جزءا من " البيئة الدولية " ايضا ؟ ان نجاح المؤتمر الوزاري الاخير لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي يعد مثالا يبين كيف أن أغلبية بلدان العالم ، المنتمية الى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأوروبا نفسها ، استطاعت ، رغم اختلافاتها ، أن تتحد معا في سبيل تحقيق المصلحة الاكبر . وقد تمكنت بلدان عدم الانحياز ، طوال تاريخ الحركة ، من تجاوز اهتماماتها الامنية والسياسية الخاصة من أجل نصرة قضية السلم والامن الدوليين . ألا تشكل ما قد يكون أهم جزء من " البيئة الدولية " ؟ ولذا ، عندما نتحدث عن أثر المناخ الدولي على مفاوضات نزع السلاح ، ينبغي ألا نصبح أسرى للمجرى المتقلب للعلاقات القائمة بين الدول العظمى وحليفاتها . ان برنامجا لنزع السلاح ، عالميا وشاملا حقا ، يجب أن يراعي أيضا " البيئة الدولية" الاخرى كذلك ، وهي بيئة قمنا نحن ، الاعداد الكبيرة لبلدان عدم الانحياز ، بانشائها ونسعى الى تعزيزها على نحو أكبر ، بيئة ثبت أنها مستقرة ويمكن التكهن بها .

وواضح لدينا كذلك أن المهمة الاولى ذات الاولوية لاي برنامج شامل لنزع السلاح يجب أن تكون منع الحرب النووية وتحقيق نزع السلاح النووي . ان أسلحة التدمير الشامل ، مثل الاسلحة النووية ، لا يجوز بأي شكل مساواتها بالاسلحة التقليدية . ولا يمكن أن نقبل بأن يسير نزع السلاح النووي التقليدي جنبا الى جنب ، وأن يكون التخفيض في الاسلحة النووية مرتبطا بأي شكل من الاشكال بتخفيض موازٍ في الاسلحة التقليدية . اننا لسنا ضد نزع السلاح التقليدي . ونحن نرحب باجراء تخفيض في القوات والاسلحة التقليدية . ولكننا لا نقبل أن تكون هذه التخفيضات مترابطة كيما يتم

احراز تقدم في نزع السلاح النووي • وقد حاولنا مرارا أن نبرهن على أن الاسلحة النووية هي أسلحة تدمير شامل وابادة جماعية • ومن المحتمل أن يؤدي استخدامها الى نهاية الحضارة البشرية • فكيف يمكن القول بأن ازالتها يجب أن تقوم على تخفيض الاسلحة التقليدية ؟ وفي نظر وفدي أن برنامجا شاملا لنزع السلاح لا يسلم بالأولوية الملحة لنزع السلاح النووي ولا يحدد تدابير موثوقة وفورية للحيلولة دون نشوب حرب نووية هو برنامج لا يخدم مصالح الامن الجماعي لدول العالم قاطبة •

وفي هذا السياق ، فان وفدي ينظر بعين القلق الى المحاولات الهادفة الى تخصيص المرحلة الاخيرة من البرنامج لتحقيق نزع السلاح النووي وربطه بتحقيق نزع السلاح التقليدي • بل ذهب البعض الى التلميح ، ولكن دون التصريح الواضح ، بأن تحقيق نزع السلاح النووي يجب أن يعتبر ذا حدود مشتركة مع نزع السلاح التقليدي أو تحقيق نزع السلاح العام والكامل • اننا نرفض مثل هذا النهج ونعتبره محاولة لعكس الاولوية في مجال تدابير نزع السلاح التي قبلها المجتمع الدولي بالفعل ، والتي تضمنتها على نحو جلي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى لنزع السلاح •

ويتناول تعليقي الاخير تدابير نزع السلاح على الصعيد الاقليمي • ان هذه التدابير قد تكون مناسبة في بعض الحالات المعينة ، ولكن يجب عدم المبالغة في قيمتها بأكثر مما ينبغي • اننا نعيش فوق كوكب يضيق باستمرار • وما يحدث في جزء من العالم يؤثر على الاجزاء الاخرى • وتتفاقم المنازعات الاقليمية نتيجة لمطامح الدول الكبرى ورغبتها في توسيع نفوذها وسيطرتها • ومن غير الواقعي محاولة التركيز على بعض مناطق العالم دون ايلاء المراعاة الواجبة للوضع الاجمالي • ولهذا فان تدابير نزع السلاح على الصعيد الاقليمي يجب ، في المقام الاول ، أن تتناول ازالة الوجود العسكري الاجنبي وتدخل القوى الخارجية ، وخاصة الدول العظمى ، في مناطق بعيدة للغاية عن شواطئها • ولا يمكن للدول الواقعة في منطقة ما أن تضع اطارا أمنيا يتفق مع اهتماماتها المشتركة الا في بيئة يمتنع فيها مثل هذا التدخل الخارجي •

واننا لنأمل ، سيادة الرئيس ، أن يتمكن الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، بادارة رئيسه الكفؤ السفير غارسيا روبلس الموقر ، من وضع نص مقبول لدى جميع الاطراف يعكس حقا اهتمامات وتطلعات المجتمع الدولي برمته • وفي الوقت الذي نتمسك فيه بمبادئنا ، فاننا نعتزم المساهمة بأقصى طاقتنا ، وعلى نحو مرن ، في عملية ايجاد توافق في الآراء حول هذه القضية الهامة •

الرئيس : اشكر سعادة السفير فنكاتسوران ، ممثل الهند ، على بيانه وعلى كلمات الترحيب الرقيقة التي وجهها الي كرئيس للجنة •

السيد أحمد (باكستان) : سيدي الرئيس ، طلبت الكلمة هذا الصباح للتعليق بايجاز على بعض البيانات الهامة التي استمعنا اليها في النقاش المتعلق بوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ضدها •

ويرحب وفد باكستان بالتوكيد الذي ورد في كل البيانات تقريبا لمبدأ أن يكون للدول غير الحائزة للاسلحة النووية الحق في أن تؤمن من استعمال أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ضدها ، وضرورة أن تواصل لجنة نزع السلاح جهودها من أجل وضع اتفاق حول هذه المسألة •

والنهج العام الذى تفضله باكستان هو النهج الذى ورد في الاعلان الذى أقرته بلدان عدم الانحياز في نيودلهي منذ بضعة أسابيع ، والذى قرأه بكامل نصه ممثل يوغوسلافيا الموقر • كما اننا متفقون مع الوفود الاخرى ، مثل وفد البرازيل ووفد يوغوسلافيا ، التي ذكرت أنه ينبغي ربط الضمانات الامنية ربطا عضويا بنزع السلاح النووى باعتبار ذلك أفضل ضمان ضد التهديد النووى • وقد احتوى مشروع الاتفاقية الدولية الذى قدمه باكستان في الوثيقة CD/10 نصا يدعو الى التزام الدول الحائزة للاسلحة النووية بانجاز نزع السلاح النووى •

ونحن نشاطر الرأى الذى عبر عنه سفير نيجيريا الموقر ، القائل بأنه ينبغي للفريق العامل المخصص أن يركز خلال هذه الدورة على التوصل الى اتفاق على نهج مشترك يمكن ادراجه في صك دولي ذى طابع ملزم قانونا • وقد حددت ورقة العمل التي قدمها وفدى (CD/161) خمسة بدائل يمكن استطلاعها في معرض البحث عن نهج مشترك أو صيغة مشتركة • وبعد دراسة هذه البدائل ، كما اقترحت بلغاريا نستطيع ان " نركز على اكثرها وفاء بالغرض" • ولا يعني ذلك ان باكستان سيكون على استعداد لقبول أى شيء يمكن الاتفاق عليه • وذلك لان المعيار الذى سنحكم به على نتيجة مفاوضاتنا هو ما اذا كانت تؤمنها الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أولا تؤمنها تأمينا فعالا يبعث على الثقة من استعمال أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ضدها •

وفي هذا الصدد ، يجب أن اعترف بأن وفدى تحير شيئا ما أمام مقترح سفير بلغاريا الموقر بأنه ينبغي للجنة " استطلاع أوجه الشبه القائمة " بين " النهج العامة " لمختلف الدول حيال هذه المسألة • واني أرى ان كل فرد هنا معتاد الآن تماما على " النهج العام " للدول الاخرى حيال موضوع الضمانات الامنية • ولا شك في ان تحديد اوجه التماثل والاختلافات في الاعلانات الاحادية للدول الحائزة للاسلحة النووية وفي المقترحات الاخرى يشكل جزءا لا يتجزأ من ممارسة ترمي الى استنباط صيغة مشتركة أو نهج مشترك • ولذلك وافقنا على ممارسة من هذا القبيل من شأنها ان تفتح المجال في هذا العام أمام الاجراءات الموضوعية للفريق العامل المخصص •

وتساور وفدى بعض الشكوك ايضا حول فكرة " استنباط اعلانات احادية متطابقة أو متشابهة الجوهر " للدول الحائزة للاسلحة النووية • فالاعلانات الاحادية في رأينا حق ذاتي لكل دولة ، ولا يتم التفاوض عليها عادة قبل اصدارها • فاذا امكن لهذه اللجنة أن توصي باصدار اعلانات متطابقة أو متشابهة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية وقبلتها تلك الدول ، فسيمكن بالتأكيد التفاوض أيضا في هذه اللجنة على صيغة مشتركة تدرج في صك دولي ذى طابع ملزم قانونا • ثم اننا نعتبر ذلك المقترح حتى أقل جاذبية اذا كانت الاعلانات الاحادية التي يتم تصورها سوف تعلق شروطا وقيودا على الاعلان الوحيد الذى صدر مطلقا وغير مشروط •

ويلزم في هذا الاطار القول ان التقييم الذاتي لأى اعلان احادى اصدرته الدول الحائزة للاسلحة النووية قد لا يكون الطريق الاكثر جدوى للسعي صوب استنباط نهج مشترك • أما ما يمكننا جميعا الاتفاق عليه ، كما قال ممثل البرازيل ، فهو ان يتم تصور كل من هذه الاعلانات في اطار فهم الدول المعنية الحائزة للاسلحة النووية للاعتبارات الامنية لا في اطار الشواغل الامنية للدول غير الحائزة على الاسلحة النووية •

سيدى الرئيس ، أود أن أعلق على ثلاث قضايا هامة أثيرت في النقاش وتتعلق بجوهر أو طبيعة الضمانات التي يجب تقديمها الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • أولا ، تشاطر باكستان الرأى

الذى عبرت عنه يوغوسلافيا ودول أخرى غير حائزة للاسلحة النووية ، وهو ان الضمانات التي يتعين تقديمها ينبغي أن تكون غير مشروطة وذات طابع ملزم قانونا • بيد اننا مستعدون لان نأخذ بعين الاعتبار المصالح الامنية المشروعة للدول الحائزة للاسلحة النووية ، شريطة ألا تبطل هذه المصالح فعالية ومصداقية الضمانات التي طلب منها تقديمها الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • ويعتقد وفدى انه يجب بذل جهد في اطار الفريق العامل لدراسة ما اذا كانت الشروط والقيود الواردة في الاعلانات الاحادية الجانب لأربع دول حائزة للاسلحة النووية شروطا ذات طبيعة اساسية تحتم أن تشكل جزءا لا يتجزأ من أحكام الصك الدولي ، وما اذا كان يمكن التعبير عنها بطريقة ما اخرى • فقد اظهرت الاعلانات الاحادية نوعين من القيود : أولهما القيود المتعلقة بالوضع اللانووى للدول ، وثانيهما القيود المتعلقة بالظروف التي يتصور فيها استعمال الاسلحة النووية حتى ضد دول غير حائزة للاسلحة النووية •

وبالنسبة للنوع الاول ، قالت بعض الدول بالقول انه لكي تكون البلدان غير الحائزة للاسلحة النووية أهلا للحصول على الضمانات الامنية فانه ينبغي أن تقدم التزاما مقابلا بعدم احتياز أو استحداث اسلحة نووية • والا اقتصرت تلك الضمانات ، كما قال ممثل المملكة المتحدة الموقر ، على الدول التي " تثبت بوضوح وضعها اللانووى " •

وتلك نقطة اساسية ، وينبغي دراستها منظوريا • وأود قبل كل شيء أن أقول ان باكستان لا تعارض تقديم التزامات دولية من جانب الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بأنها لن تحتاز أو تستحدث اسلحة نووية ، شريطة أن تكون تلك الالتزامات ذات طبيعة عالمية وغير تمييزية • أما فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار فقد لاحظ ممثلون آخرون في هذه اللجنة ان تلك المعاهدة " متصدعة أساسا " وتمييزية في صلبها • ولست في حاجة الى أن اضيف شيئا الى ذلك التقييم • وهناك خيار آخر لن يكون تمييزيا ، وهو انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في اقاليم مختلفة • بيد أن الصعوبة في هذا الصدد هي ان اقامة مثل هذه الترتيبات الاقليمية لن يكتب لها النجاح اذا عارضتها حتى دولة واحدة في الاقليم • ومازالت باكستان على استعداد لاستطلاع الطرق الاخرى في اطار الجهود الرامية الى استنباط توافق دولي جديد في الآراء حول عدم الانتشار النووى المتوخى في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

ولكنا من جهة أخرى نعارض من حيث المبدأ تحويل المطلب المشروع للدول غير الحائزة للاسلحة النووية للحصول على ضمانات تجعلها في مأمن من التهديد بالاسلحة النووية الى صك آخر لعدم الانتشار • وكما قال ممثل الهند في مجلس الامن وقت اعتماد قراره ٢٥٥ في ١٩٦٨ :

" ان أى ضمانات أمنية قد تمنحها الدول الحائزة للاسلحة النووية لا يمكن ولا ينبغي اعتباره مقابلا للتوقيع على معاهدة لعدم الانتشار ••• ان ضمان أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية يعد التزاما من جانب الدول الحائزة للاسلحة النووية ، وليس شيئا يمكنها أو ينبغي لها تقديمه في مقابل توقيع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية على معاهدة لعدم الانتشار " •

وقد عبر ممثل البرازيل الموقر عن رأى مماثل منذ أيام أمام هذه اللجنة عندما قال ان توصيف بلد ما في عداد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية " ينبثق عن بيان حال ، وينبغي الا يستلزم فرض مزيد من التعهدات على الدول غير الحائزة للاسلحة النووية لكي تصبح أهلا للضمانات ، كاشراكها

مثلا في أية صكوك دولية محددة أخرى " • ومضى يقول ان التعهد بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ينبثق ببساطة وبصورة مباشرة من وجود اسلحة نووية ومن احتياز حفنة من الدول لتلك الاسلحة • ويشاطر وفدى هذا الرأى والجزم بأنه ينبغي ألا يطلب من الدول غير الحائزة للاسلحة النووية قبول تعهدات جديدة كمجرد مقابل لاتفاق تبرمه الدول الحائزة للاسلحة النووية بعدم الاقدام على عمل — أى استعمال الاسلحة النووية — وصفته الامم المتحدة بانه " جريمة ضد البشرية" •

ونحن ننوه بطبيعة الحال بمشروعية القلق الذى يساور نيجيريا ودول أفريقية أخرى من الطموحات النووية لجنوب افريقيا • ومع ذلك فالحقيقة ان هذا القلق يثور لا من مجرد احتمال وجود بريتوريا مسلحة نوويا ، بل كذلك في الطبيعة العدوانية المتأصلة في كيان جنوب افريقيا • ويعتقد وفدى انه ينبغي النظر الى حالة جنوب افريقيا ، وحالة اسرائيل ، على انهما تشكلان حالتين استثنائيتين للدول التي وضعت نفسها خارج سياج القانون الدولي نتيجة لسياساتهما وأعمالهما العدوانية • ونحن نرى ان الخطر الذى تشكله الاسلحة النووية في ايدى هاتين الدولتين يمكن معالجته عن طريق مجلس الامن والآليات الدولية الاخرى المتاحة ، ضمانا للحفاظ على السلم والامن الدوليين • وستواصل باكستان تأييد تلك التدابير في الامم المتحدة •

أما بالنسبة لاغراض الصك الدولي للضمانات الامنية ، فنعتقد ان الوضع اللانووى للدول غير الحائزة للاسلحة النووية قد تحدد في معاهدة عدم الانتشار • فهذه المعاهدة تعترف فقط بخمس دول حائزة للاسلحة النووية • ويعتقد وفدى انه اذا لم يعترف ولو من حيث الواقع بتطلعات دول معينة الى الانتماء الى النادى النووى فسوف يمثل ذلك حيدا عن نفس الهدف الذى نسعى من أجله •

والفئة الثانية من الشروط ، هي بالطبع محور مشكلة استنباط صيغة مشتركة أو نهج مشترك حيال مسألة الضمانات الامنية • ولن ادخل في نقاش حول ما اذا كان الاستثناء من مبادئ عدم استعمال الاسلحة النووية التي وردت في الاعلانات الاحادية تشكل " شرط الدفاع عن الذات " أو تعرب فقط عن المصالح الوطنية الضيقة للدولة المعنية ، وان كنت أميل الى الرأى الثاني • واذا تركنا جانبا بصورة مؤقتة الاعلان الفرنسي الذى يتميز بسمات فريدة من نوعها ، لوجدنا الاعلانات الاخرى محتوية لنوعين من الاستثناءات • فالاعلانان الاحاديان للولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة يتحفظان على حق استعمال الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي تهاجم هاتين الدولتين أو حلفائهما أو القوى المتحالفة مع دولة حائزة للاسلحة النووية أو المرتبطة بها • وسبق أن أوضحنا وجود التباس في الاشارة الى مسألة " الارتباط" بدولة حائزة للاسلحة النووية • فهذا الشرط تعيبة ايضا سمات الذاتية التي أشار اليها ممثل بلغاريا ، والتي لم ينكرها ممثل المملكة المتحدة وقد لاحظنا في الوقت ذاته النقطة الهامة التي أثارها ممثل المملكة المتحدة ، وهي ان اعلان بلده الاحادى لم يستبعد بحكم الواقع أية دولة غير حائزة للاسلحة النووية ، وان الشرط الوارد فيه يتعلق فقط بظروف استثنائية • وعند دراسة هذا الشرط ، يميل المرء الى استنتاج ان ما يشار اليه هنا ليس هجوما من طرف دولة غير حائزة للاسلحة النووية بمساندة من دولة حائزة للاسلحة النووية بقدر ما هو وفي ظل الظروف الدولية الراهنة ، هجوم تشنه دولة حائزة للاسلحة النووية بالاشتراك مع دولة أو أكثر غير حائزة للاسلحة النووية • ولو صيغ الشرط بهذه الطريقة لأصبح مماثلا للغاية للبيان الذى ألقاه رئيس الاتحاد السوفياتي في ١٩٦٨ ، اذ قال " في ظل تلك الظروف الاستثنائية وحدها ، اى اذا شنت دولة اخرى حائزة للاسلحة النووية هجوما ضد بلدنا أو حلفائه ، قد يلزمنا ذلك باللجوء الى تلك الوسيلة المتطرفة من وسائل الدفاع الذاتي " •

كما ان الشروط الواردة في اعلان الاتحاد السوفياتي يستبعد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي لديها اسلحة نووية مقامة في أراضيها • وقد استنبط ممثل بلغاريا الموقر صيغة لهذا الشرط ، ولكن بطريقة مختلفة شيئا ما ، عندما قال ان تلك البلدان غير الحائزة للاسلحة النووية التي يمكن ان تكون مصدرا لهجوم نووي هي وحدها التي ينبغي استبعادها • وهذا قول سديد اذا ما أخذ بمظهرة بيد أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار ان الاسلحة النووية الموجودة في اراضي بعض البلدان غير الحائزة للاسلحة النووية تظل تحت سيطرة الدولة المعنية الحائزة للاسلحة النووية ، كما ان القرار باستعمالها سيكون قرار الدولة الحائزة للاسلحة النووية ، وليس قرار الدولة غير الحائزة للاسلحة النووية • وفي هذه الظروف يساورنا العجب مما اذا كانت الشروط الواردة في الاعلان السوفياتي هي أفضل وسيلة للتعبير عن القلق من أن يشن هجوم نووي من أراضي الدولة غير الحائزة للاسلحة النووية • ولما كان موضوع القصاص النووي لن يقتصر على مجرد انزال العقاب بالدولة التي كانت مصدر الهجوم ، وانما الاستيلاء على امكانيات شن الهجوم فان الفرق بين الدفاع والهجوم يصبح غير واضح • وفي رأينا أن القلق المنعكس في الاعلان السوفياتي قد احسن التعبير عن بيان الرئيس بريجنيف الذي اشرت اليه من قبل والذي يعتبر من حيث الجوهر مماثلا لقلق الولايات المتحدة والمملكة المتحدة •

أما بالنسبة لما يسمى بشروط الدفاع عن الذات في اعلانات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي فلنا عليها تعليقان عامان • الاول هو ان الشروط الواردة في كل من اعلان كل من الولايات المتحدة واعلان المملكة المتحدة وفي الاعلان السوفياتي تتعلق باعتبارات استراتيجية في وسط أوروبا • ولكن لا ينبغي اعلاء هذه الاعتبارات الاستراتيجية الى مرتبة القواعد العامة في الصيغة المشتركة المقرر ادراجها في صك دولي • ثانيا ، ان هذه الاعتبارات الاستراتيجية لا تنتقص من المبدأ العام • وهو احقية الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في الحصول على ضمانات تجعلها في مأمن من استعمال أو التهديد باستعمال الاسلحة النووية ضدها •

اننا نعتقد في هذه الظروف انه في الامكان بلوغ اتفاق على صيغة تشمل في احكامها الاساسية التزاما من الدول الحائزة للاسلحة النووية بعدم استعمال أو التهديد باستعمال تلك الاسلحة ضد الدول غير الحائزة لها • أما قلق الدول الحائزة للاسلحة النووية على امنها بالنسبة للحالة الخاصة في اوروبا فيمكن التعبير عنه في ملحق لهذا المبدأ العام • ثم ان ورقة العمل التي قدمها باكستان تحوي أكثر من بديل لاستنباط صيغة مشتركة وفق هذه الشروط يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا •

السيد داروسمان (اندونيسيا): سيدي الرئيس، لما كان عمل الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية برئاسة السفير كيرت ليدغارد يمضي الآن قدما ، فانني أود أن انتهز هذه الفرصة لاعرض الموقف العام لوفدي بشأن بعض المسائل المتعلقة بالمسألة •

وبالرغم من أن عبارة " الاسلحة الكيميائية " لم تستخدم الا منذ الحرب العالمية الثانية ، فان الآثار المدمرة للطبيعة وللكائنات البشرية لمختلف العوامل التي يمكن ان تعتبر منتمية لفئة " الاسلحة الكيميائية " ، والتي ينبغي حظر استخدامها ، كانت موضع قلق المجتمع الدولي منذ أكثر من قرن • وقد استخدمت عبارة " السم أو الاسلحة المسمومة " في اعلان بروكسل لعام ١٨٧٤ ، وعبارات " الغازات الخانقة أو المؤذية " في اعلان لاهاي الاول لعام ١٨٩٩ ، وفيما بين فترتي الحربين العالميتين استخدمت في ديباجة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ عبارة " الغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الاخرى وكل السوائل أو المواد أو الاجهزة المماثلة " •

وينبغي علينا بالطبع - ونحن نضع اتفاقية لحظر نوع من الاسلحة يسمى " الاسلحة الكيميائية " - ان نتفق على ما نعنيه فعلا بهذه العبارة ، فكما قلت من قبل لم تستخدم الوثائق الدولية السابقة للحرب عبارة " الاسلحة الكيميائية " ، ولم تضع تعريفا للعوامل التي حظرتها هذه الوثائق الدولية في حد ذاتها (" الاسلحة الكيميائية ")• وقد قدمت بعض الوفود عددا من الاقتراحات في هذا الشأن ، ومن بينها اقتراحي في الوثيقة CD/124 ، اثناء دورة اللجنة عام ١٩٨٠ ، ويمكن أن تكون ذات فائدة للفريق العامل المعنى ، غير اننا ندرك الآن أن وضع تعريف لموضوع معين في اتفاقية دائما ما يكون امرا شاقا •

وأما عن هدف الاتفاقية المقترحة فان وفدى يرى انها ينبغي ألا تحظر فحسب استحداث الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها ، بل أن تشمل كذلك حظر استخدام مثل هذه الاسلحة ، فعقد اتفاقية جديدة تحظر استخدام الاسلحة الكيميائية لن يكمل فحسب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بل سيعززه كذلك • والاسلحة الكيميائية التي ستقوم الاتفاقية الجديدة بتعريفها قد لا تشمل فحسب الغازات أو السوائل أو المواد أو الاجهزة المشار اليها في ذلك البروتوكول ، بل قد تشمل ايضا عوامل حرب أخرى ، وبالاضافة الى ذلك ، وكما ذكر وفدنا في جلسة الفريق العامل في ٥ آذار/مارس فان وجود اكثر من وثيقة دولية تضم عددا من الاحكام المتطابقة في مضمونها ليس امرا غير عادى • وكمثال على ذلك اشار الوفد الاندونيسي الى اتفاقية بروكسل لعام ١٩١٠ ، واتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ بشأن أعالي البحار ، ومشروع اتفاقية كاراكاس بشأن قانون البحار ، وكلها تحوى احكاما تلزم ربابنة السفن بتقديم المساعدة للاشخاص الذين تتعرض حياتهم للخطر في البحر ، واذا كان تعريف " الاسلحة الكيميائية " في الاتفاقية الجديدة التي يجرى التفاوض بشأنها في الفريق العامل المخصص يغطي عوامل أو مواد أخرى غير تلك التي يحظرها بروتوكول ١٩٢٥ فسيكون معنى ذلك أن تكون الدول الاطراف في بروتوكول ١٩٢٥ حرة في استخدام مثل هذه العوامل أو المواد لأغراض غير سلمية ، على حين تمتثل قانونا لأحكام البروتوكول • ومن هنا فان وفدى يوصي بألا تستهدف الاتفاقية الجديدة فقط استحداث الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها ، بل ان تستهدف كذلك حظر استعمالها •

ومن بين اوجه ضعف بروتوكول ١٩٢٥ عدم وجود آلية للتحقق لضمان التزام الاطراف بالاحكام الواردة في الوثيقة •

وكما ذكرنا في ورقة العمل المقدمة من اندونيسيا CD/124 فاننا نؤيد فكرة انشاء نظام دولي ، وكذلك نظام وطني ، في الاتفاقية الجديدة للتحقق من كل الانشطة المحظورة ، وهي استحداث الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها • واما عن الجانب الدولي من جهاز التحقق ، فقد اقترحت مجموعة منوعة من الآليات • وسيواصل وفدى التعاون مع الوفود الاخرى في محاولة للتوصل الى جهاز متفق عليه •

سيدى الرئيس ،

تلك بعض جوانب مسألة حظر الاسلحة الكيميائية التي أردت أن اذكرها باختصار وبشكل عام ، ولم أمض الى التفاصيل لأن أنسب محفل لذلك هو الفريق العامل • ونأمل أن يكون باستطاعتنا أن نفعل ذلك ، في الفريق العامل ، في مرحلة لاحقة •

الرئيس: الممثلون الموقرون ، يسرني بناء على المقرر الذى اتخذته اللجنة في جلستها العامة الـ١٠٤ ، ان ادعو للحديث السفير بيتر ميتشيلسين ممثل الدانمرك الموقر. والسفير ميتشيلسين هو مستشار الحكومة الدانمركية الخاص لشؤون نزع السلاح ، ويشغل حاليا منصب رئيس لجنة الامم المتحدة لنزع السلاح ، وهو المنصب الذى انتخب له في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠.

السيد ميتشيليسين (الدانمرك): سيدى الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الاولى التي أتشرف فيها بالحديث أمام هذه اللجنة فاسمحوا لي أولا أن اثني على قدرتكم كرئيس للجنة نزع السلاح في الشهر الحالي.

وأود كذلك أن أعبر لاعضاء لجنة نزع السلاح عن تقديرنا لقراركم بالسماح لبلدى بالمشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب. ويمكن أن أضيف أننا نتابع بأكبر اهتمام المناقشات الخاصة بامكان توسيع عضوية لجنة نزع السلاح ، والتي بدأت مؤخرا بمناسبة بدء التحضيرات للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ونحن نعتزم المساهمة في عمل هذه اللجنة ، وخاصة بالنسبة للجهود من أجل الاتفاق على مضامين اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية ، ومعاهدة تحظر التجارب على الاسلحة النووية. وتشترك الدانمرك اثناء هذه الدورة في أعمال الفريق العامل المخصص للاسلحة الكيميائية وفريق الخبراء العلميين المخصص لدراسة تدابير التعاون الدولي في استكشاف الاحداث الاهتزازية وتحديدها.

ولما كانت هذه ، كما قلت ، هي المرة الاولى التي تتحدث فيها الدانمرك أمام اللجنة في دورتها الحالية فانني استميحكم عذرا ياسيدى الرئيس في الادلاء ببضع ملاحظات ذات طبيعة عامة قبل أن أتناول البند الذى يناقش اليوم من جدول الاعمال - أى الاسلحة الكيميائية.

ومن المؤسف أن المناخ الدولي الحالي ليس مؤاتيا لنزع السلاح والحد من التسلح. ومازال التوتر في العالم الآن عقبة أمام تقدم المفاوضات الدولية بشأن هذه المشاكل.

وفي سياق الازمة الاقتصادية العالمية الحالية وما تثيره من مشاكل ، وخاصة بالنسبة لافقر البلدان ، تبدو الاحتياجات الهائلة للميزانيات العسكرية خالية من المعنى بدرجة أكبر. واذ نعاني أزمة في الطاقة فانه يبدو من غير المرضي الى اقصى حد أن يوجه جانب كبير نسبيا من مجموع البحث والاستحداث في العالم الى الميدان العسكرى ، بدلا من أن يستخدم في توليد مصادر جديدة للطاقة ، وهاتان المفارقتان واضحتان لنا جميعا. ومن السهل ان نلقي المواعظ ونعرض أسباب الجمود الحالي في المفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح والحد من التسلح. غير أن من الضرورى للغاية - رغم ما في ذلك من صعوبة - أن نجد طريقا لتخفيف التوتر وتحقيق تقدم في هذه المفاوضات في المستقبل.

والواقع ان كلا من سباق التسلح النووى والتقليدى ، يتركزان بشدة في عدد محدود من البلدان التي تمتلك الجانب الاكبر من الترسانات العسكرية العالمية. وتتحمل هذه الدول مسؤولية خاصة في ضرب مثل دولي لحسن السلوك بما يتفق مع ميثاق الامم المتحدة ، الذى نشأ عن ارادة عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، والهام الثقة عن طريق الصراحة.

غير اننا لا يسعنا أن نغفل ان النزاعات المسلحة المحلية في كثير من مناطق العالم تمثل مخاطر تصعيد بالغة. كما أن لمثل هذه النزاعات المحلية وسباقات التسلح الاقليمية آثارا وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية والبلدان الاخرى في مناطقها.

وقد يتساءل المرء ماذا تستطيع البلدان الصغيرة أو المتوسطة أن تسهم به لدفع الاحداث في مسار ايجابـــي ؟

ومن الواضح أن أي حل واقعي للمشاكل التي تواجهنا لابد أن يأخذ في الاعتبار المصالح الاساسية للدول العسكرية الكبرى غير انه ينبغي للمناقشات في هذه اللجنة أن تعكس هذه الحقيقة مهما بلغت قوة المشاعر تجاه مجرد المفاوضات المتعددة الاطراف.

ومن الناحية الاخرى فان المشاكل الحيوية لنزع السلاح والحد من التسلح تمس حياة الجميع، ولا يمكن أن تترك لتقدير الدول العضمى وحدها ، وخاصة حين لا نلحظ الا تقدما محدودا عاما بعد عام . وبالتالي فان من واجب البلدان الصغيرة أن تكون بمثابة ضمير للدول العظمى ، وأن تسهـــم بافكار ومقترحات بناءة يمكن أن تساعد في استمرار سير العملية كذلك في المجالات التي تجرى فيهـا المفاوضات بين عدد محدود من الدول المعنية مباشرة . وقد اثبتت لجنة نزع السلاح انها أداة صالحة لتحقيق هذه الغاية.

وقد حققت المفاوضات داخل لجنة نزع السلاح بشأن برنامج شامل لنزع السلاح تقدما كبيـرا وكلنا أمل في أن تستطيع اللجنة في مجرى دورتها الحالية الاتفاق على هذا البرنامج الذي يمكـن أن يشكل اسهاما كبيرا في مناقشات الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة في العام القادم. وفـي ضوء اهتمامنا المعروف بنزع السلاح التقليدي الى جانب نزع السلاح النووي ، فانني أعرب عن آمالنا في الادراج الصحيح لهذا الجانب في البرنامج .

ورغم اننا ندرك اختلافات الرأي التي كان ينبغي اظهارها ، فان حكومتي ترى ان على الفريق المخصص المعني بالاسلحة الاسعاعية أن يسرع بعمله في اعداد نص اتفاقية تتعلق بأسلحة التدميـر الشامل هذه . وقد لاحظنا بارتياح الاتفاقية التي تم التوصل اليها بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ١٩٧٦ ، وأود أن انتهز هذه الفرصة لادعو اللجنة الى الاستفادة الكاملة من العمـل الذي انجزته الدولتين العضمين ، فمثل هذه الاتفاقية ، وان كانت محدودة النطاق ، يمكن أن تمثل انجازا سارا في فترة تتسم بالتوتر وافتقاد الثقة.

وهناك موضوعان في جدول الاعمال لهما ، كما سبق ان قلت ، أهمية خاصة بالنسبة للدانمرك وهما الجهود المبذولة للتوصل الى اتفاق حول الحظر الشامل للتجارب . والعمل الحاضر بالعناصر التي ينبغي أن تدرج في اتفاقية مقبلة عن الاسلحة الكيميائية .

وفي اعتقادنا أن لجنة نزع السلاح تستطيع ، في مجال الحظر الشامل للتجارب ، أن تبدأ بصورة مثمرة دراسات نشطة للاطار المؤسسي التفصيلي للتحقق الفعال في المعاهدة ، وفي هـــذا الصدد يمكن لتقرير فريق الخبراء العلميين المخصص الذي يتوقع الانتهاء منه في أواخر العام الحالي ان يكون نقطة انطلاق بناءة.

واسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة كي أقول أننا نعتبر العمل الذي انجز حتى الآن داخل فريق الخبراء المخصص بالغ القيمة، ونعد المناقشات والاختبارات التجريبية التي اجراها الفـــريق حتى الآن اسهاما كبيرا يمهد الطريق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب في المستقبل . ويساهـــم خبير دانمركي بنشاط في عمل الفريق المخصص ، ونحن على استعداد لأن نقدم للفريق دعمنا الكامـل في عمله المقبل . ودعوني أذكركم في هذا الصدد بالعرض الذي قدمه رئيس وزراء الدانمرك في كلمته العامة في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة حين قال ان الخبراء الدانمركيين ومنشـــآت

الاهتزازات الارضية في غرينلاند قد يكونون ذوى فائدة في حل مشكلات التحقق التي تصحب معاهدة حظر شامل للتجارب • وهكذا فان الدانمرك على استعداد للمشاركة في نظام للتعاون متعدد الاطراف بشأن الاهتزازات الارضية •

وقد اعلنت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ان حظر الاسلحة الكيميائية يعد من أكثر المشاكل حيوية والحاحا في مجال نزع السلاح • وتصف الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية لتلك الدورة الاستثنائية الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدمير هذه الاسلحة بأنه من أشد تدابير نزع السلاح الحاحا ، وتؤكد أن عقد اتفاقية لهذه الغاية يشكل مهمة من ألح مهام المفاوضات المتعددة الاطراف •

ومنذ الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح اكتسبت الاسلحة الكيميائية على مايبدو أهمية متزايدة في التخطيط العسكرى ، ومن هنا فان من الامور بالغة الالحاح تحقيق تقدم في عمل اللجنة بغية منع بدء سباق كثيف في الاسلحة الكيميائية على غرار السباق الذى شهدناه في المجال النووى •

وقد انجز قدر كبير من العمل للاعداد لعقد اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية وطرح عدد كبير من المقترحات وورقات العمل على لجنة نزع السلاح ، ويشير تقريرا المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى الجهود النشطة للتوصل الى اتفاق ويبدو ان الاساس التقني للاتفاق قد بحث جيدا على حدما ، ورغم ذلك فليس ثمة اتفاق يلوح في الافق ، وأساسا لأن مشكلة التحقق بالغة الاهمية لم تحل تماما •

ان الحكومة الدانمركية ، التي تعارض تخزين الاسلحة الكيميائية في الاراضي الدانمركية في ظل الظروف الحالية ، اى في وقت السلم ، تؤيد بقوة التبكير بعقد اتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية • وقد أوضح الجدال الاخير حول ادعاءات استخدام الاسلحة الكيميائية في بعض انحاء العالم أن بروتوكول ١٩٢٥ الذى يحظر استعمال الغازات الخانقة والسامة وغيرها في الحرب ليس شاملا بالدرجة الكافية ، وبوجه خاص — وان لم يكن هذا هو السبب الوحيد — لافتقاره الى أداة للتحقق • أما عن نطاق الاتفاقية ففي رأينا انها ينبغي أن تكون شاملة بقدر الامكان ، وان تشمل منذ البداية الاستحداث والانتاج والتخزين والاحتياز والاحتفاظ والنقل والمساعدة والاستعمال • ويتمشى هذا مع البديلين ١ و ٣ في ورقة العمل CD/CW/WP.7 في ٧ شباط/ فبراير ١٩٨١ ، والتي عممها رئيس الفريق المخصص للاسلحة الكيميائية • ومن هنا فاننا نفضل ان يدرج حظر استعمال الاسلحة الكيميائية في الاتفاقية بالرغم من أن بروتوكول ١٩٢٥ يحظر استعمال هذه الاسلحة بالفعل وذلك لكي تتضمن خضوع استعمال الاسلحة الكيميائية بدوره للتحقق • غير اننا نرى بعض المزايا في التوصل الى اتفاقية أقل شمولا — اذا ثبت أن من المستحيل تنفيذ اقتراحات أكثر طموحا — لكيما نستطيع بدء العملية منذ الآن •

وكما ذكرت من قبل فان خبرات بروتوكول ١٩٢٥ — ويمكن أن اضيف الاتفاقية الخاصة بالاسلحة البيولوجية — قد اثبتت أن اجراءات التحقق التي يعول عليها ضرورة حتمية •

ولابد للتحقق الكافي من حظر الاسلحة الكيميائية ان يغطي المجالات التالية بوجه خاص :

(أ) تدمير المخزونات الحالية من الاسلحة الكيميائية •

(ب) تدمير أو اغلاق تسهيلات الانتاج القائمة لمثل هذه الاسلحة •

(ج) مراقبة الانتاج الجارى للعوامل الكيميائية الحساسة بقدر ما يكون ذلك ضروريا لمراعاة حظر الانتاج •

ويتوقع عدد من ورقات العمل والوثائق المطروحة على لجنة نزع السلاح أن تلتزم الاطراف حال انضمامها الى اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية بالاعلان عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ووسائلها ، فضلا عن وسائل انتاج الكيماويات التي تشملها الاتفاقية ، كما سيكون من الواجب الاعلان عن خطط تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية وتدمير أو تصفية تسهيلات الانتاج • ويمكن أن اضيف ان الدانمرك تهتم اهتماما خاصا بمسألة وسائل واجراءات تدمير الاسلحة الكيميائية •

ونظرا للطبيعة المعقدة للغاية للمسائل التي يثيرها التحقق في اتفاقية خاصة بالاسلحة الكيميائية فان هناك شعورا بضرورة انعام النظر في استحداث اجراءات تحقق تتضمن أدنى قدر من عنصر التطفل • غير انه يبدو أن التفتيش في الموقع يمثل — في الوقت الحالي — الوسيلة الوحيدة الفعالة تماما للتحقق ، وبالتالي فان مثل هذه الزيارات تتطلب خبرة وكالة دولية مؤهلة للغاية باستطاعتها أن تضمن ترتيب أعمال التفتيش وتنفيذها دون تطفل لا مبرر له •

لقد تعرضت لبعض المواضيع التي يجرى بحثها في هذه اللجنة ، وكلها مسائل هامة وبالغة الصعوبة ، تشمل وجهات نظر مختلفة بين الدول الاعضاء وفي صفوف المجتمع الدولي بأسره • الا أن من الامور المشجعة ان أعمال اللجنة مازالت تتقدم بالرغم من التوتر والركود العالميين •

ولقد تطورت لجنة نزع السلاح ، منذ ان أعيد تنظيمها عملا بتوصيات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للامم المتحدة ، الى جهاز تفاوضي حقا • ويشير عمل الافرقة العاملة المخصصة الاربعة القائمة الى عزم ايجابي على مناقشة اختلافات الرأى بوضوح وصراحة • وهذا يثير قدرا كبيرا من الامل في المستقبل •

الرئيس : اشكر ممثل الدانمرك السفير ميتشيليسين على بيانه وعلى التهنئة التي وجهها الي •

وبموجب المقرر الذى اتخذته اللجنة في جلستها العامة الـ١٠٤ اعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا السيد ميتينين استاذ الكيمياء الاشعاعية ومدير المشروع الفنلندى للتحقق من الاسلحة الكيميائية •

السيد ميتينين (فنلندا): سيدى الرئيس ، على الرغم من وجود اجماع بشأن الهدف النهائي للتفاوض على نزع السلاح ، وهو نزع السلاح العام الكامل ، فانه يوجد ايضا تفاهم عام على أن الخطوة العملية الاولى التي ينبغي اتخاذها هي الحد من الاسلحة النووية واسلحة التدمير الشامل الاخرى وتحريمها • ومن بين تلك الاسلحة الاخرى ، تبدو الاسلحة الكيميائية اخطرها بكثير • وبناء عليه ، فان حظرها يشكل حقا مهمة عاجلة معروضة على لجنة نزع السلاح •

وهذه الحقيقة معترف بها في جدول أعمال لجنة نزع السلاح • وهي موضع مناقشة مركزة ، ويسرنا ان نقول مناقشة بناءة داخل فريق عامل مخصص • وهي تناقش أيضا على نحو ثنائي بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • ونأمل أن تستأنف قريبا المناقشات الاخيرة وانها تسفر عن وضع مشروع مشترك لاتفاقية •

وقد تابع الوفد الفنلندى المناقشة عن كثب داخل هذه اللجنة وفريقها العامل • وفي رأينا ان العمل يتقدم في مناخ طيب • وبفضل ما يبذله رئيسه السفير ليدغارد ، من جهود جديرة بالثناء ، فان الفريق العامل يمكنه أن يعمل بطريقة منضمة وان يعالج مشاكل عملية حقيقية • وقد عمم الرئيس على الفريق عدة ورقات عمل نجدها مفيدة جدا بوجه عام •

ان المشاكل البارزة الرئيسية المعلقة هي مسائل تتعلق بالنطاق ، والتعاريف ، والمعايير والتحقق • وهذا أمر لا يثير الدهشة نظرا لأن هذه المشاكل نفسها صعبة بالمثل في أية اتفاقات لتحديد الاسلحة أو اية اتفاقات أخرى • ولكن مثلما تم حلها في مواضع اخرى، لا يمكن أن يكون حلها هنا مستحيلا ايضا •

وفي كل هذه المداولات كثيرا ما كانت في المقدمة مشكلة التحقق من الامتثال لمعاهدة فعلية • ان لدى فنلندا ، بوصفها بلدا محايدا ، اهتماما طبيعيا بنزع السلاح ، وقد سعت بالتالي الى الاسهام ايضا في الجهود المبذولة لحل هذه المشكلة • وقد اتخذت فنلندا في ١٩٧٢ قرارا بأن تنشيء ، على اساس وطني ، قدرة للسيطرة على الحرب الكيميائية لاحتمال استخدامها دوليا في المستقبل • واستخدم فريق عامل من الكيميائيين لدراسة الاساليب التحليلية لعوامل الحرب الكيميائية بغرض ايجاد هذه القدرة الرقابية •

وفي ضوء هذه الخلفية ، حاولت فنلندا وضع مشروعها عن دور التحليل الآلي لعوامل الحرب الكيميائية والتحقق منها • وقد عممت اليوم وثيقة عمل (CD/164) على اعضاء هذه اللجنة تشرح المرحلة الحالية لمشروعنا الجارى تنفيذه • وقد تم تصور المشروع بوصفه مشروعا متعدد الاغراض ، من الناحيتين الموضوعية والوظيفية على السواء • فمن الناحية الموضوعية ، يمكن استخدام القدرة الرقابية المخططة في ثلاثة انشطة مختلفة للتحقق : التحقق من تدمير المخزونات ، ومن عدم انتاج الاسلحة الكيميائية ، ومن الاستخدام المزعوم • ومن الناحية الوظيفية يمكن استخدام هذه القدرة بصرف النظر عن شكليات التحقق المتفق عليها • ويعني ذلك انه يمكن استخدامها في التحقق الوطني أو أى مزيج من التفتيش الوطني والدولي ، ويمكن استخدامها بصدد أى تحقيق امرت به سلطة دولية مختصة ، واخيرا يمكن أن تواجه بعض مظاهر القلق التي اعربت عنها بعض البلدان النامية بشأن المصاعب المحتملة في تنفيذ التحقق بوسائلها الوطنية فقط •

وورد وصف لتقدم المشروع الفنلندى في ورقات العمل والكتيبات التي قدمتها فنلندا سنويا الى مؤتمر لجنة نزع السلاح والى لجنة نزع السلاح • وترد قائمة بها في وثيقة العمل التي نقدمها اليوم •

ويركز المشروع الفنلندى على استحداث المنهجية اللازمة لاجراء تحليل مفصل للآثار لأية عينات رقابية امكن جمعها للتحقق من حظر للاسلحة الكيميائية • وبعد استحداث المنهجية المرضية وبنك البيانات المقابل ، ستجرى دراسة للمشاكل المتصلة بجمع وتحضير العينات للتحليل •

وكانت الخطوة الاولى للمشروع الفنلندى هي تركيب عوامل نموذجية مثيرة للاعصاب وما يتصل بها من مركبات كيميائية ، ودراسة ما لها من خواص ذات صلة فيما يتعلق بتحاليل التحقق الممكنة • وبعد ذلك ، اجريت دراسة لملاءمة التقنيات الآلية المتاحة لتحديد عوامل الحرب الكيميائية • وباستخدام انسب التقنيات ، وظروف قياس مختارة قابلة للتكرار لحوالي ١٥٠ عاملا تم تسجيل بيانات أولية ولمنتجاتها

الانحلالية • ورتبت التقنيات المختارة في شكل نظام للطرق التحليلية الدقيقة ، واقترح هذا النظام للنظر فيه كأساس لمعايرة التحقق من الاسلحة الكيميائية • وقد نشرت النظام المقترح وزارة خارجية فنلندا في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ في شكل كتيبات كما اشير الى ذلك المشار اعلاه (CD/4 و CD/103)•

وأيضا وقام المشروع الفنلندى أيضا بتدريب عدة باحثين في ميدان تحليل التحقق من الاسلحة الكيميائية • ويوجد مقر المختبر الرئيسي للمشروع في قسم الكيمياء بجامعة هلسنكي ، ولكن البحث يجرى بالتعاون الوثيق مع عدة مختبرات فنلندية أخرى •

وتم بلوغ الهدف الرئيسي للمرحلة الاولى من المشروع الفنلندى خلال صيف ١٩٨٠• وكان ذلك الهدف عبارة عن نظام حساس لتحديد اهم العوامل الفائقة السمية • وان هدف المرحلة التالية هو وضع اجراءات مفصلة للتحضير المسبق للعينات والتحديد العضوى الكمي لمستوى أثر العوامل المعروفة والمحتملة • ومن الضرورى استخدام طرق دقيقة للحصول على معلومات مفيدة أيضا بشأن المصفوفات المؤيضة والمعقدة للعينات • ويركز المشروع الفنلندى الى جانب هذه الدراسات على جعل تحليل التحقق تلقائيا بما في ذلك استحداث ادوات تلقائية للرقابة ••• وبفضل تحليل التحقق التلقائي امكن اجراء المراقبة الحساسة للمواد الكيميائية المحظورة وحدها مما يقلل الخوف من الكشف عن اسرار تجارية وصناعية من العينات الصناعية عن طريق الكشف غير الضرورى عن مركبات سلمية أخرى • والهدف المقبل الثالث هو قدر الاساس الاصلي للبيانات الى أى مركب كيميائي ذى صلة بحظر الاسلحة الكيميائية •

ولا يمكن البدء في اجراء دراسات مفصلة عن جمع العينات الا بعد الانتهاء من الاستحداث المنهجي الحالي لتحليل الاثر • ومع ذلك ، فان لهذه الدراسات أهمية اساسية في اعداد تعليمات مفصلة لجمع العينات اللازمة لتحليل التحقق • ومن الضرورى اجراء اختبارات ميدانية مصغرة في الهواء الطلق ، ويجرى التخطيط لاجرائها • وستشمل هذه الاختبارات تجارب لمراقبة الهواء والماء عن بعد •

وخلال السنوات الثماني التي نفذ فيها المشروع الفنلندى ، تحسنت حساسية ونوعية تحليل المركبات الكيميائية العضوية تحسنا هائلا ، بالكثير من الدرجات الكمية • ومنذ عشر سنوات كان المرء يسعد اذا تمكن احد ، عن طريق المقارنة من تحديد ماهية مادة معروفة لا يوجد منها الا جزء من مليون من الخرام ، 10^{-6} غرام في العينة • واليوم يمكن للمرء ان يحدد ماهية مركبات غير معروفة وان يوضحها من الناحية التركيبية بكميات تبلغ 10^{-9} ، أو 10^{-12} غرام في الحالات المؤاتية مما يعني بلوغ حساسية اعلى بملايين المرات • ولا يزال هناك متسع كبير للتحسين لأن 10^{-12} غرام تحتوى على مليون أو 10^{12} من جزئيات الوزن الجزئي المتوسط للعوامل المثيرة للاعصاب • ومن الممكن تماما ، بل ربما من المرجح ، أن تزيد خلال الـ ١٠ سنوات القادمة حساسية التحليل العضوى بعدة درجات كمية •

ان ما قيل اعلاه يتعلق بحساسية التحليل الآلي • ويمكن للمرء ان يزيد مرة أخرى من حساسية المجموع ، أى التحليل البيئي ، بزيادة حجم العينة البيئية • ويمكن ، مثلا ، بدلا من اللترات القليلة المعتادة من الهواء ، ضخ امتار مكعبة كثيرة ، وحتى آلاف الامتار المكعبة من الهواء من خلال محبس حيث تحبس المركبات المطلوبة ، وبمعالجة المواد المكثفة لتحليلها • وكلما زاد تعقد المصفوفة — مكثف من الهواء ، أو المياه السطحية النظيفة ، أو المياه الملوثة أو عينة من التربة أو النبات

أو نسيج الحيوان ، الخ • - زاد تعقد تحضير العينة ، واغنائها ، وتجزئتها مسبقا وبشكل ذلك ميدانا واسعا وكثير المطالب سيقتضي قدرا كبيرا من البحث في السنوات المقبلة •

ولكن سيمكن عما قريب تحديد ماهية أى استخدام للعوامل الكيميائية في الهواء الطلق ، مثل الاختبار الميداني ، أو الانشطة المضادة للتمرد أو الحرب الكيميائية - على مسافات مئات أو آلاف الكيلومترات تحت الهواء • فاذا توفرت بيانات ارصادية جيدة كما هي الحال اليوم بالنسبة لاجزاء كبيرة من العالم ، يمكن حساب مسار لكمية الهواء المشتملة على العامل ، ومع معرفة سرعات الهواء ، يمكن حساب موقعها الاصلي التقريبي • واذا توفرت مشاهدات من تابع اصطناعي في هذه المنطقة ، يمكن تكوين فكرة عن طبيعة المادة المطلقة •

ان ما للمشروع الفنلندى من خبرة طولها ثماني سنوات يبين ضرورة اجراء بحوث مستمرة للابقاء على مسايرة منهجية تحليل عوامل الاسلحة الكيميائية لسرعة التطور التقني في مجال التكنولوجيا الآلية • بل ان ما يتطلب أكثر من ذلك هو جمع العينات ومعالجتها المستبقة • ومع ذلك ، سيمكن عما قريب التحقق من اى استخدام واسع النطاق (يشمل هكتارات) لعوامل الاسلحة الكيميائية في الهواء الطلق من مسافات كبيرة ، ولكن لن يمكن التحقق من انتاج هذه العوامل أو تدميرها في منشآت محكمة الاغلاق أو تخزينها في مخابئ محكمة الاغلاق • وسيتطلب التحقق من هذه الانشطة التفتيش الموقعي الذى يتعين تحديد شروطه في الاتفاقية وهذا هو الجانب السياسي لمشكلة التحقق الكلية • ولا يمكن للبحث العضوى التحليلي حل الجانب السياسي للمشكلة ، ولكن يمكنه ضمان امكان تحليل العينات تحليلا وافيا بالغرض اذا امكن الحصول عليها •

السيد ليدغارد (السويد): سيدى الرئيس ، أود انتهاز هذه الفرصة لتأكيد ما اعلنته من قبل من أني سأعقد مشاورة غير رسمية مفتوحة في الساعة ٣/٠٠ من بعد ظهر اليوم بالقاعة ١ من أجل مناقشة تنظيم عمل الفريق العامل المعنى بالاسلحة الكيميائية غدا •

السيد دى لاغورس (فرنسا): سيدى الرئيس ، يود الوفد الفرنسي ابداء ملاحظة مختصرة بشأن مسألة توزيع الوثائق باللغات الرسمية ، ويرغب في القيام بذلك اثناء الجلسة العامة •

وقد تلقينا صباح اليوم وثيقتين وزعتا علينا بالانكليزية • احداهما ، وهي الوثيقة التي عرضها الوفد الفنلندى ، تشكل بوضوح نصا حديثا - فهي مؤرخة في ١٩ آذار / مارس - ولا تشتمل الا على صفحتين ، واعتقد انه كان يمكن توزيعها علينا بالفرنسية وبلغات اللجنة الاخرى صباح اليوم •

ولكني أود ان اذكر مثالا اخر هو الوثيقة CD/166 المحرر اصلها باللغة الروسية ، والتي وزعت علينا صباح اليوم بالانكليزية • وقد قدم هذا النص ، فيما عدا رسالة التغطية من قبل السفير اسرائيليان والتي ليس بها الا سطر واحد ، صاحب الفخامة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ • ولذا ينبغي أن توجد بجميع اللغات الرسمية للامم المتحدة • ويتعذر علينا بعض الشيء فهم السبب في عدم توزيع هذه الوثيقة علينا اليوم في آن واحد بجميع لغات العمل • واود ان اعرف بهذه المناسبة ما اذا كان الوفد السوفياتي قد تسلم هذا النص باللغة الروسية •

سيدى الرئيس ، اني استسرعي جديا انتباه الامانة الى أهمية اصدارها للوثائق في وقت واحد قدر الامكان ، بلغات اللجنة • ولدى وفدى بشأن هذه المسألة تعليمات مستديمة ومشددة جدا ، وسنضطر الى العودة الى هذه النقطة بقدر كبير من الالحاح •

الرئيس: اشكركم على بيانكم • وقد احطنا انا والامانة علما بطلبكم وسنوافيكم برد مناسب في مرحلة لاحقة •

ايها المندوبون الموقرون ، أود الاشارة الى ان الرئاسة ستجرى في الساعة ٣/٠٠ من بعد ظهر غد الاربعاء في قاعة المؤتمرات رقم ١ ، مشاورات غير رسمية فيما يتعلق بالنظر في القضايا المتعلقة بالبندين ١ و ٢ من جدول الاعمال • واقترح الآن أن تعقد اللجنة فور الانتهاء من هذه الجلسة العامة ، اجتماعا غير رسمي للاستماع الى بيان مختصر يلقيه السفير جاييال ، أمين اللجنة والممثل الشخصي للامين العام ، والذى سيزود اللجنة بمعلومات عن بعض المسائل المعلقة •

وبما انه لا توجد أى اعتراضات ، يقرر ذلك •

وقد تقرر ذلك •

وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح في الساعة ١٠/٣٠ من صباح يوم الخميس الموافق ٢٦ آذار/ مارس ١٩٨١ •

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٥ من بعد الظهر